العرب
الجمعة 2021/10/08
السنة 44 العدد 12203

أزمة الطاقة العالمية تعكس هشاشة عصر الطاقة المستدامة

60 في المئة نمو استهلاك الدول بحلول 2050

مشاريع تقاوم التحديات

يكاد الكثير من الخبراء والمحللين يجزمون بأن أزمة الطاقة التي يمر بها العالم اليوم والناتجة عن الأزمة الصحية تفرض بقوة على حكومات العالم قدرا كبيرا من الحذر في التعامل مع ملف التحول من الطاقة التقليدية إلى الطاقة النظيفة، التي أظهر الانتقال إليها أنها لا تزال محفوفة بالصعوبات، لكي لا تواجه عواقب يصعب استيعابها مستقبلا.

نيويورك – يمر العالم بأول أزمة طاقة كبيرة منذ بدء التحول نحو الطاقة المستدامة، والتي يرجح محللون أنها لن تكون الأخيرة حيث يضغط نقص الإمدادات على أسواق الغاز الطبيعي والكهرباء على مستوى العالم من بريطانيا حتى الصين، بالتزامن مع تعافي الطلب العالمي على الطاقة نتيجة تخفيف الإغلاق.

ويرى المختصون أن المختلف هذه المرة هو أن أزمة الطاقة تأتي في الوقت الذي تمر فيه الاقتصادات الغنية بواحدة من أكثر مراحل التحول في أنظمة الطاقة طموحا منذ عصر الكهرباء، حيث لا توجد طرق سهلة لتخزين الطاقة التي يتم توليدها من المصادر المتجددة.

ورأى ديفيد بيكر وستيفن ستابتسنسكي ودان مورتو وراشيل موريسون في تقرير نشرته وكالة بلومبرغ الخميس أن التحول إلى الطاقة المستدامة يستهدف جعل أنظمة الطاقة أكثر وليس أقل مرونة.

لكن التحول الفعلي نحو الطاقة النظيفة سيستغرق عقودا، وخلالها سيظل العالم يعتمد على الوقود الأحفوري، حتى في الوقت الذي يغير فيه المنتجون الرئيسيون للنفط استراتيجياتهم الإنتاجية جذريا.

ويقول دانيال يرجين أحد أشهر محللي الطاقة في العالم إن أزمة الطاقة الحالية تمثل "رسالة تحذير بشأن مدى التعقيد، الذي سيشهده التحول نحو الطاقة المتجددة".

وأشار يرجين مؤلف كتاب "الخريطة الجديدة: الطاقة والمناخ وصدام الأمم" إلى أنه في خضم التغييرات الجوهرية أصبح نظام الطاقة العالمي أكثر هشاشة وأشد عرضة للصدمات.

وتشهد أوروبا الآن حالة من الفوضى في سوق الطاقة، ففي الشتاء الماضي الذي كان أبرد من المعتاد، تم استنزاف مخزونات الغاز، في حين لم تحاول روسيا أكبر مصدر للغاز إلى أوروبا تعويض النقص خلال فصل الصيف، لترتفع أسعار الكهرباء والغاز إلى مستويات قياسية، مع تزايد الطلب على الطاقة نتيجة تعافي الأنشطة الاقتصادية من تداعيات الوباء.

وهذا السيناريو كان سيحدث لو أن العالم تعرض للجائحة قبل عقدين من الزمن، لكن الآن أوروبا تعتمد على مزيج مختلف من مصادر الطاقة.

وتراجع الاعتماد على الفحم بدرجة كبيرة لصالح الغاز الطبيعي الأقل تلويثا، لكن زيادة الطلب العالمي خلال 2021 أدى إلى ندرة في إمدادات الغاز.

وفي الوقت نفسه فإن انخفاض إنتاج المصدرين الآخرين للطاقة النظيفة بصورة غير معتادة كان نتيجة بطء حركة الرياح وانخفاض الأمطار في مناطق عديدة ومنها النرويج.

ويعتقد الخبراء أن "الضربة المؤلمة"، التي تعرضت لها أوروبا، بمثابة نذير شؤم لنوع الصدمات التي يمكن أن تطال مناطق أخرى من العالم.

ومع أن الطاقة الجديدة التي مصدرها الرياح والشمس تزايدت وباتت أرخص بصورة أكبر، فإن الكثير من مناطق العالم ستظل تعتمد على الغاز وغيره من أنواع الوقود الأحفوري لسنوات طويلة رغم أن رغبة المستثمرين والشركات في زيادة الإنتاج من النفط والغاز تتراجع حاليا.

وقال نيكوس تسافوس المحلل الاقتصادي في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في تحليل حديث إن "الوضع الحالي بمثابة وصفة جيدة لتقلبات الأسواق".

دانيال يرجين

ما يحدث رسالة تحذير عن مدى تعقيد الانتقال إلى الطاقة البديلة

نيكوس تسافوس

الوضع الحالي بمثابة وصفة جيدة لتقلبات أسواق الطاقة عالميا

وأضاف تسافوس وهو أستاذ كرسي جيمس شيلزنغر لدراسات الطاقة والجيوسياسية بالمركز إن العالم "يتحرك بالتأكيد نحو نظام أكثر هشاشة".

والحقيقة أن التحول نفسه وهو أمر حتمي للحفاظ على كوكب الأرض ليس سببا في الأزمة، ولكن أي نظام كبير ومعقد يصبح أكثر هشاشة عندما يشهد عملية تغيير كبرى كالتي يشهدها نظام الطاقة في العالم.

ويحدث كل هذا، بينما تتوقع خدمة بلومبرغ لتمويل الطاقة الجديدة نمو الاستهلاك العالمي للطاقة بنسبة 60 في المئة بحلول 2050، حيث يتخلص العالم من الوقود الأحفوري ويتحول إلى السيارات وأفران الطبخ وأنظمة التدفئة التي تعمل بالكهرباء.

كما أن استمرار نمو السكان والاقتصاد سيؤدي إلى ارتفاع استهلاك الطاقة. ومع انتقال الحكومات إلى المزيد من رقمنة جوانب الحياة المختلفة، فهذا يعني أن أزمة الطاقة تأتي في الوقت الذي ستزداد فيه حاجة الناس إلى مصادر للطاقة أكثر موثوقية من أي وقت مضى.

وتعني زيادة الطلب على الكهرباء وتقلبات أسعار الوقود، أن العالم سيظل يعاني من الصعوبات في مجال الطاقة لعقود قادمة.

ومن المحتمل أن تتراوح تداعيات ذلك بين فترات ارتفاع أسعار التضخم بسبب مشكلات الطاقة وتزايد الفجوة في الدخول بين الدول، وصولا إلى خطر حدوث انقطاعات واسعة للكهرباء وتوقف النمو الاقتصادي والإنتاج.

وكان سعد الكعبي وزير الطاقة القطري، الذي يعتبر بلده أحد أكبر منتجي الغاز الطبيعي في العالم إلى جانب أستراليا وروسيا قد اعتبر الثلاثاء الماضي على هامش مؤتمر حول القطاع عقد عن بعد في اليابان أن الوضع الحالي لسوق الغاز ليس صحيا ودعا إلى بذل جهود مشتركة نحو تحقيق تحول الطاقة.

وبعد أن باتت أنظمة الطاقة مترابطة ومتصلة، يشعر العالم كله بآثار الأزمة الراهنة ومدى انتشارها، ففي الولايات المتحدة، تضاعفت أسعار العقود الآجلة للغاز بالفعل خلال هذا العام قبل الوصول إلى ذروة الطلب التي تأتي مع فصل الشتاء.

ولأن الولايات المتحدة تعتمد على الغاز في إنتاج قرابة 40 في المئة من الكهرباء، فإن الأسعار المرتفعة ستؤدي حتما لارتفاع فواتير الكهرباء والتدفئة للمستهلكين.

أما في الصين، ورغم محاولة الحكومة زيادة حصة الطاقة البديلة، فإن قطاعها الصناعي مازال يعتمد بشدة على الوقود الأحفوري، سواء الفحم أو النفط أو الغاز.

وعندما استأنفت المصانع نشاطها بكامل طاقتها عقب انتهاء الجائحة، لم تجد بكين الوقود الكافي لإنتاج الكهرباء التي تحتاجها المصانع.

ولذلك انكمش الإنتاج الصناعي خلال الشهر الماضي لأول مرة منذ 19 شهرا، ما يعني أن ارتفاع أسعار الطاقة أصبح أكبر صدمة تضرب ثاني أكبر اقتصاد في العالم منذ بداية الجائحة.

والأمر نفسه ظهر في بريطانيا التي توالى فيها إفلاس شركات الكهرباء الصغيرة التي عجزت عن استيعاب الارتفاع الحالي في أسعار الغاز. كما رصدت إيطاليا مليارات اليوروهات للتخفيف من آثار ارتفاع أسعار الطاقة على المستهلكين.

وعقد وزراء مالية دول اليورو اجتماعا الاثنين الماضي لبحث كيفية التعامل مع أزمة ارتفاع أسعار الطاقة، حيث طالبت فرنسا إسبانيا وإيطاليا واليونان بتحرك منسق على مستوى الاتحاد الأوروبي للتعامل مع هذه المشكلة.

لبنان سائر إلى الانهيار الاقتصادي حتى ولو توفرت المساعدات

بيروت – حصل لبنان على نحو مليار دولار من حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي، إلا أنها لن تكفي لتفادي الانهيار الشامل، حتى بعد العودة إلى المفاوضات مع الصندوق من أجل الحصول على حزمة إنقاذ.

وتدل المؤشرات المتاحة على أنه حتى ولو حصل لبنان على 10 مليارات دولار، تعد من بين أفضل التوقعات من المفاوضات مع الصندوق، فإنها لن توفر للبنان مخرجا من حزمة الأزمات المتراكمة التي أحاطت به بعد خمس سنوات من هيمنة حزب الله على التحالف الحاكم.

وبينما تتطلب المفاوضات مع الصندوق إعداد خطة إصلاحات توفر ضمانات لحماية التمويلات الجديدة، فإن الخطة التي يعدها فريق الحكومة اللبنانية لا تبدو مؤهلة لتلبية شروط الصندوق.

وقال الخبير الاقتصادي، إيلي يشوعي، لوكالة "سبوتنيك" إن "الحكومة اللبنانية ذاهبة إلى المفاوضات مع صندوق النقد الدولي بصفر قوة تفاوضية"، وأكد "أن صندوق النقد ليس المدخل الأصح لحل الأزمة الاقتصادية في لبنان".

فبينما تركن الدول التي تطلب مساعدة الصندوق على قدرات اقتصادية قائمة ونظام مصرفي متوازن، فإن لبنان يذهب إلى المفاوضات باقتصاد منهار ونظام مصرفي على حافة الإفلاس، وأزمات سياسية وأمنية متداخلة وإرادات متصارعة، وديون لم يتم الاعتراف بها حتى الآن.

ويقول مراقبون إن المحادثات مع الصندوق تتطلب استعدادا لمعالجة عدة قضايا دفعة واحدة، ومنها إعادة هيكلة الدين العام وهي ما قد يكشف عن فجوة تتراوح بين 60 و90 مليار دولار، وإقرار خطة إصلاح شاملة لإعادة هيكلة القطاع العام، وإعداد خطة لمكافحة الفساد، وتصويب ميزان المدفوعات، وتحديد سعر موحد للدولار، وسقف للديون، وتوفر حد أدنى من الاحتياطات، وخفض الإنفاق الحكومي، وتحرير قطاع الطاقة من سيطرة أهل الفساد، وإعادة هيكلة القطاع العام، وهو أحد أكبر مجالات الإنفاق الحكومية.

وهذه أزمات لم تتمكن حكومة الرئيس نجيب ميقاتي من تقديم تصورات كافية لحلها.

وكانت حكومة ميقاتي أعلنت مؤخرا عن تشكيل لجنة للتفاوض مع الصندوق، يرأسها نائب رئيس مجلس الوزراء سعادة الشامي (المدير السابق لهيئة الأسواق المالية بمصرف لبنان المركزي)، ووزير المالية يوسف الخليل (مدير العمليات المالية السابق بالمركزي) ووزير الاقتصاد أمين سلام وحاكم المركزي رياض سلامة.

وتستعين اللجنة بخبراء، منهم شربل قرداحي المستشار الاقتصادي لرئيس الجمهورية ميشال عون، ورفيق حداد المسؤول المالي للتيار الوطني الحر (برئاسة جبران باسيل)، ومستشارون اقتصاديون لرئيس الحكومة.

وتشير هذه التشكيلة إلى أن طابعها السياسي هو الغالب. وذلك لأن التحالف الفعلي الحاكم يبحث عن سبيل للمساومة على الإصلاحات المطلوبة، وليس تلبيتها.

> **حتى لو حصل لبنان على 10 مليارات دولار ، كأفضل التوقعات من التفاوض مع صندوق النقد، فإنها لن توفر مخرجا من الأزمات المتراكمة**

ويشير تراكم الأزمات إلى الحاجة إلى حلول متزامنة لحل مشكلات نقص الوقود والكهرباء والبطالة وتفشي الفقر. ويقول خبراء البنك الدولي إن ذلك لن يتحقق قبل مرور عدة سنوات.

ويقول البنك إن لبنان قد يأتي بعد تشيلي، التي احتاجت إلى 16 عاما للتعافي من انهيارها عام 1926، وإسبانيا خلال حربها الأهلية في الثلاثينيات والتي استغرق تعافيها 26 عاما، وقدر البنك أن لبنان قد يستغرق ما بين 12 و19 عاما للتعافي.

ويصنف البنك الدولي أزمة لبنان على أنها أسوأ من أزمة اليونان، التي اندلعت في عام 2008، وتسببت في تشريد عشرات الآلاف من الأشخاص ودخول سنوات من الاضطرابات الاجتماعية، وأكثر حدة من أزمة عام 2001 في الأرجنتين، والتي أسفرت أيضا عن اضطرابات واسعة النطاق.

وبحسب خبراء في مجال الطاقة، فإن لبنان يحتاج إلى نحو 3200 ميغاواط لتأمين الكهرباء 24 ساعة في اليوم، إلا أنه انتهى إلى أن إنتاج الطاقة تدنى إلى 450 ميغاواط أي ما يوازي حوالي 3 ساعات تغذية بالكهرباء في اليوم. وهو ما يدمر قدرة المؤسسات الإنتاجية على العمل.

ويعاني النظام المصرفي من الشلل. لاسيما بعد أن خسرت الودائع التي كانت تبلغ نحو 120 مليار دولار، 80 في المئة من قيمتها. ولا توجد تقديرات مقبولة لمعرفة كيف تم إنفاق هذه الأموال.

ويقول برنامج الغذاء العالمي إن أسعار المواد الغذائية قفزت 557 في المئة منذ أكتوبر 2019 كما انكمش الاقتصاد بنسبة 30 في المئة منذ 2017.

وبات أكثر من نصف اللبنانيين تحت خط الفقر، وفقدت الليرة اللبنانية أكثر من 90 في المئة من قيمتها أمام الدولار، فيما ارتفعت أسعار المواد الأساسية بأكثر من 700 في المئة.

ويقول آلان بيفاني، الخبير السابق في وزارة المالية اللبنانية، إن الفرصة توفرت العام الماضي لوضع خطة إصلاحات اقتصادية، إلا أن الفريق الحاكم رفضها مما أدى إلى استقالة الخبراء المشاركين في صياغتها، ومن بينهم بيفاني نفسه.

وكانت حكومة حسان دياب السابقة أجرت 17 جلسة محادثات مع الصندوق، إلا أنها فشلت في توفير الأرضية لقبول تقديم المساعدات.

ولا يملك مصرف لبنان من الاحتياطات أكثر من 14 مليار دولار. وهذه لا تكفي لتيسير عمل الحكومة لعام واحد. وحتى لو حصل لبنان على المساعدات المطلوبة من الصندوق فإنها لن توفر سبيلا لعودة لبنان إلى استئناف قدرته على تسديد أقساط الديون، ومن بينها ديون اليوروبوند التي تبلغ 39 مليار دولار.

وما تزال الحكومة في نزاع مع المصرف حول تقديم تقديرات موحدة للخسائر المالية، وهذه واحدة من بين أهم شروط الصندوق لمعرفة الحجم الحقيقي للهوة المالية.

وحيث أن الأزمة تتفاقم بسرعة، فإن الوقت لا يلعب في صالح الإنقاذ. وهو ما يعني أن البلاد سائرة إلى الانهيار الشامل، حتى من قبل أن تتوصل المفاوضات مع الصندوق إلى أي نتيجة.

شراكة عراقية مع الإمارات لبناء 5 مزارع للطاقة الشمسية

بغداد – عزز العراق شراكاته الاستراتيجية مع الإمارات بإبرامهما اتفاقا الخميس يتضمن تشييد مزارع للطاقة الشمسية في خطوة أخرى من البلد الذي يعاني من أزمة حادّة في الطاقة رغم احتياطاته الضخمة من النفط والغاز، لدعم قدراته في إنتاج الكهرباء.

ووقّعت وزارة الكهرباء والهيئة الوطنية للاستثمار في العراق عقدا مع شركة أبوظبي لطاقة المستقبل (مصدر) إحدى الشركات الرائدة عالميا في مجال الطاقة المتجددة في العاصمة بغداد، لتطوير 5 مشاريع طاقة شمسية بالبلاد بقدرة إنتاجية إجمالية تبلغ واحد غيغاواط.

وقال الكاظمي في بيان إن "الاتفاق ينصّ على تشييد خمس محطات لتوليد الطاقة الكهربائية بالاستفادة من الطاقة الشمسية"، مشيرا إلى أن "المرحلة الأولى ستشتمل على إنتاج وتوليد ألف ميغاواط من أصل سعة كلية تبلغ ألفي ميغاواط".

وأكد أن هذه الخطوة تأتي كأولى المراحل العملية، التي اتخذتها الحكومة للاعتماد على الطاقات البديلة والنظيفة والمتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية وتلبية احتياج العراق من الطاقة.

واعتبر سهيل فارس المزروعي وزير الطاقة والبنية التحتية الإماراتي أن الاتفاقية تعزز التعاون المثمر بين الإمارات والعراق وتدعم جهود الحكومة العراقية لتحقيق أهدافها في مجالي الطاقة والحد من تبعات التغير المناخي.

ونسبت وكالة الأنباء الإماراتية إلى المزروعي قوله "نتطلع من خلال هذه الاتفاقية المهمة إلى استكشاف المزيد من الفرص في المنطقة الغنية بمواردها الطبيعية وتوطيد شراكتنا مع أشقائنا في العراق بهدف تعزيز عملية التنمية التي تشهدها البلاد ولضمان مستقبل أفضل ومستدام للمنطقة".

وتواجه حكومة مصطفى الكاظمي ضغوطا لوضع حد لأزمة الكهرباء، التي باتت إحدى أكبر المعضلات في البلد النفطي في وقت يبرر فيه المسؤولون العجز بالأزمات المالية الخانقة والحروب والتجاذبات السياسية التي كبلت نمو الاقتصاد المتعثر لسنوات طويلة.

وتشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى أن قطاع الكهرباء العراقي يفقد ما بين 40 و50 في المئة من قدرته بسبب تهالك الشبكة، وهذا هو الفرق بين ما يتم إنتاجه وما يتم تسليمه للمستهلكين.

وتحدث هذه الخسارة لأسباب فنية في أغلب الأحيان وعلى سبيل المثال، معدات نقل الكهرباء التالفة أو ضعيفة الأداء أو التي عفا عليها الزمن، وكذلك لأسباب غير فنية مثل السرقة أو تعرضها للتخريب.

وفي أواخر 2020 أعلنت لجنة تحقيقية برلمانية عراقية أنه تم إنفاق قرابة 81 مليار دولار على القطاع بين 2005 و2019 دون تحسن يذكر على الخدمة.

وقال مسؤول كبير في وزارة النفط العراقية لوكالة الصحافة الفرنسية، لم تكشف عن هويته، إنّ بغداد "تعتزم بحلول العام 2023 توقيع اتفاقيات مماثلة تسمح بإنتاج 7500 ميغاواط".

وكانت الحكومة العراقية قد وقّعت الشهر الماضي عقدا بالمليارات من الدولارات مع شركة توتال الفرنسية ينصّ خصوصا على بناء محطة للطاقة الشمسية بقدرة إنتاج تبلغ ألف ميغاواط لتزويد محافظة البصرة جنوب البلاد بالكهرباء.

انسجام تام مع خطط تنويع مصادر الكهرباء